

GC(56)/RES/14

أيلول/سبتمبر ٢٠١٢

# المؤتمر العام

توزيع عام

عربي

الأصل: انكليزي

الدورة العادية السادسة والخمسون

البند ١٨ من جدول الأعمال  
(الوثيقة GC(56)/19)

## تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية

قرار اعتمد يوم ٢١ أيلول/سبتمبر ٢٠١٢ خلال الجلسة العامة التاسعة

إن المؤتمر العام،

(أ) إذ يذكر بالتقارير السابقة التي قدمها المدير العام للوكالة بشأن الأنشطة النووية في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، وكذلك القرارات ذات الصلة الصادرة عن مجلس محافظي الوكالة ومؤتمراها العام،

(ب) وإذ يذكر مع عميق القلق بالخطوات التي اتخذتها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية والتي حدت بمجلس المحافظين إلى استنتاج أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في حالة عدم امتثال لاتفاق الضمانات المعقود معها، وإلى إبلاغ مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة بعدم امتثال جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية،

(ج) وإذ يذكر كذلك مع عميق القلق بالتجربتين النوويتين اللتين أجرتهما جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في ٩ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٦ وفي ٢٥ أيار/مايو ٢٠٠٩ انتهاكا لقرار مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٧١٨ (٢٠٠٦)،

(د) وإذ يدرك أن خلو شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية من شأنه أن يسهم إيجابيا في السلام والأمن على الصعيدين الإقليمي والعالمي،

(ه) وإذ يسلم بأهمية المحادثات السادسية، ولا سيما جميع الالتزامات التي تعهدت بها الأطراف الستة في البيان المشترك المؤرخ ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، وفي ١٣ شباط/فبراير و٣ تشرين الأول/أكتوبر ٢٠٠٧، بما في ذلك الالتزام بنزع السلاح النووي،

(و) وإذ يلاحظ مع القلق إعلان جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية الأخير، في مذكرة وزارة الخارجية إلى مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة في ٣١ آب/أغسطس ٢٠١٢، إعادة النظر كلياً في سياستها النووية،

(ز) وإذ يذكر بالدور الهام الذي أدته الوكالة في رصد الأنشطة الجارية في مرفق يونغبيون النووي والتحقق منها، بما في ذلك رصدها والتحقق منها على النحو الذي اتفق عليه في المحادثات السادسية، خلافاً لمقوله جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية مؤخراً،

(ح) وإذ يلاحظ مع عميق القلق قرار جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بوقف كل تعاون مع الوكالة، ومطالبتها في ١٤ نيسان/أبريل ٢٠٠٩ بأن يغادر مفتشو الوكالة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية وأن يسحبوا من مراقبتها كل معدات الاحتواء والمراقبة الخاصة بالوكالة، والإجراءات اللاحقة التي أعلنت عنها جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك إعادة تنسيط جميع المراقبة الموجودة في يونغبيون، وإعادة معالجة الوقود المستهلك واستخدام البلوتونيوم المستخلص في صنع الأسلحة، وتطوير تكنولوجيا إثراء اليورانيوم،

(ط) وإذ يلاحظ ما ورد في تقرير المدير العام (الوثيقة GC(56)/11) من أن برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية النووي مسألة تثير قلقاً بالغاً وأن البيانات الصادرة عن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بشأن أنشطة إثراء اليورانيوم وتشييد مفاعل يعمل بالماء الخفيف في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا تزال تثير شواغل عميق، وإذ يعرب عن قلقه إزاء برنامج جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المدعى به لإثراء اليورانيوم وتشييد مفاعل يعمل بالماء الخفيف،

(ي) وإذ يلاحظ أن الوكالة لم تتمكن من تنفيذ أي أنشطة رصد وتحقق في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بعد وقف دعوة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية للوكالة، كما هو مشار إليه في تقرير المدير العام،

(ك) وإذ يلاحظ ما ورد في تقرير المدير العام من أنه، خلافاً لما تنص عليه متطلبات قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٧١٨ (٢٠٠٦) و١٨٧٤ (٢٠٠٩)، لم تتخل جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية عن برنامجها النووي القائم تخلياً كاملاً وقابلً للتحقق ولا رجعة فيه ولم تنه جميع أنشطتها ذات الصلة،

(ل) وقد نظر في تقرير المدير العام الوارد في الوثيقة GC(56)/11،

١ - يشدد على رغبته في التوصل إلى تسوية دبلوماسية لقضية النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية بغية تحقيق إخلاء شبه الجزيرة الكورية من الأسلحة النووية على نحو تام ويمكن التحقق منه ولا رجعة فيه؛

-٢- ويؤيد المحادثات السداسية كآلية فعالة لمعالجة القضية النووية لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويشدد على أهمية التنفيذ التام للبيان المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، ويشدد على الحاجة إلى مواصلة الجهود من جانب جميع الأطراف المعنية في هذا الصدد، بهدف استئناف المحادثات السداسية في وقت مناسب؛

-٣- ويحث بشدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على أن تؤكد مجدداً، في أي إعادة نظر في السياسة النووية، التزامها بنزع السلاح النووي وبيان المحادثات السداسية المشترك الصادر في عام ٢٠٠٥؛

-٤- ويحث بشدة جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية على عدم إجراء أي تجربة نووية أخرى، والامتثال الكامل لجميع التزاماتها بموجب قراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) وسائر القرارات ذات الصلة، والوفاء بالتزاماتها بموجب بيان المحادثات السداسية المشترك الصادر في ١٩ أيلول/سبتمبر ٢٠٠٥، بما في ذلك أن تتخلى عن جميع أسلحتها النووية وبرامجها النووية القائمة وأن تنهي فوراً جميع الأنشطة ذات الصلة؛

-٥- ويشدد على أهمية أن تنفذ جميع الدول الأعضاء التزاماتها تفيضاً تماماً عملاً بقراري مجلس الأمن التابع للأمم المتحدة ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩)، بما في ذلك التزامات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتعلقة بعدم الانتشار؛

-٦- ويؤكد من جديد أن جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية لا يمكن لها مركز دولة حائزه للأسلحة النووية وفقاً لمعاهدة عدم الانتشار، كما ورد في قراري مجلس الأمن للأمم المتحدة ١٧١٨ (٢٠٠٦) و ١٨٧٤ (٢٠٠٩) والوثيقة الخاتمية للمؤتمر الاستعراضي للأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لعام ٢٠١٠؛

-٧- ويطلب من جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية أن تتمثل امتثالاً تماماً لمعاهدة عدم الانتشار وأن تتعاون فوراً مع الوكالة على التنفيذ الكامل والفعال لضمانات الوكالة الشاملة، بما في ذلك جميع أنشطة الضمانات الضرورية المنصوص عليها في اتفاق الضمانات، الذي لم تتمكن الوكالة من تفيذه منذ عام ١٩٩٤، وأن تسوى أي مسائل عالقة قد تكون نشأت بسبب طول غياب تطبيق ضمانات الوكالة وعدم قيام الوكالة بالمعاينة منذ نيسان/أبريل ٢٠٠٩.

-٨- ويشجب تصرفات جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية المتمثلة في وقف كل تعاون مع الوكالة، ويؤيد بشدة الإجراءات التي اتخذها مجلس المحافظين، ويثنى على الجهات النزيهة التي يبذلها المدير العام والأمانة لتطبيق الضمانات الشاملة في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، ويشجع الأمانة على الحفاظ على تأهيلها لأداء دور جوهري في التحقق من البرنامج النووي لجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية، بما في ذلك القدرة على إعادة تنفيذ الأنشطة المتعلقة بالضمانات في جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

-٩- ويؤيد الجهود السلمية التي يبذلها المجتمع الدولي في جميع المحافل المتاحة والملائمة لمعالجة التحدي الذي تثيره جمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية؛

-١٠- ويقرر أن تظل هذه المسألة معروضة عليه، وأن يدرج في جدول أعمال دورته العادية السابعة والخمسين (٢٠١٣) بنداً عنوانه "تنفيذ اتفاق الضمانات المعقود بين الوكالة وجمهورية كوريا الشعبية الديمقراطية في إطار معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية".

